

17 February 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وستة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ماريوس غرينيوس (كندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.11-61087 051213 101213



* 1 1 6 1 0 8 7 *

الرئيس (تحدث بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٠٦ لمؤتمر نزع السلاح.

(تابع حديثه بالفرنسية)

قبل الشروع في العمل الجوهرية لهذه الجلسة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي الحار بزميل جديد التحق بنا في جنيف من توه، للمرة الثانية على ما أعتقد، ممثلاً لحكومة بلده، وهو سعادة السفير فرونسوا رو من بلجيكا. وأود أن أؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين له في أداء مهامه.

(واصل حديثه بالإنكليزية)

قبل البدء بقائمة المتحدثين لهذا اليوم، بودي أن يتخذ المؤتمر إجراء بشأن طلب إضافي قدمته دولة غير عضو للمشاركة في أعمالنا لعام ٢٠١١. وهذا الطلب مقدم من الجبل الأسود ويرد في الوثيقة CD/WP.563/Add.2. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة الجبل الأسود للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر.

والآن، أنتقل إلى قائمة المتحدثين.

السيدة راهاميموف هونيغ (إسرائيل) (تحدثت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالرغم من أن الرئاسة الكندية توشك على الانتهاء، وهذه في الواقع هي آخر جلسة عامة ترأسوها، وبما أن هذه أول مرة يتناول فيها وفد بلادي الكلمة، اسمحوا لي في البداية أن أهتكم من أعماق القلب لترؤسكم مؤتمر نزع السلاح وللجهود المضنية التي بذلتموها من أجل الارتقاء بعمل المؤتمر ومحاولة تمكيننا من التوصل إلى برنامج عمل متفق عليه. واسمحوا لي أن أؤكد لكم وللرؤساء القادمين دعمي وتعاوني الكاملين في أداء مهامكم.

السيد الرئيس، لطالما احتاج مؤتمر نزع السلاح إلى رؤية متفق عليها تكون واضحة وشاملة وحديثة تخرجه من الانسداد الذي كبل عمله على مدى أزيد من عقد من الزمن. ومازلنا نعتقد أن المؤتمر لا يزال يمكنه الاضطلاع بدور هام بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. فالمؤتمر، الذي يضم في عضويته جميع الدول المعنية، محفل فريد من نوعه ويكتسي أهمية كبرى. فالتركة التي خلفها والمساهمة السابقة التي قدمها في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف ليست بالأمر المسلم به. لقد أثّرت في الآونة الأخيرة مسألة الشروع في مبادرات مستقلة لتكون بديلاً محتملاً لفشل المؤتمر في إحراز تقدم. وإذا كان بإمكان هذه المقترحات أن تتوصل إلى طرح مسائل تدرج ضمن مسؤولية وولاية هذه الهيئة لتناولها خارج مؤتمر نزع السلاح، ومن ثم الالتفاف على الصعوبات التي ينطوي عليها الإطار المتعدد الأطراف لتحقيق نتائج سريعة، فلا بد من النظر بجدية في قيمتها الفعلية والتأكد من مدى قدرتها على المساهمة بحق في النهوض ببرنامج العمل العالمي في مجال ضبط الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فهذه المبادرات قد تنجح في تحقيق نتيجة متفق عليها

بين دول تتشاطر الرؤى نفسها، لكن ذلك سيكون على حساب مؤتمر نزع السلاح، وتلك نتيجة تعتبرها إسرائيل مؤسفة للغاية.

فمن وجهة نظر إسرائيل، ينبغي أن تسعى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح جاهدة للاتفاق على برنامج عمل واقعي وعملي لا يتجاهل تطلعات المجتمع الدولي ويكون في الوقت نفسه متجذراً في أرض الواقع. ورغم المناقشات الجوهرية والمفيدة التي جرت على مدى الأسبوعين الماضيين بشأن المسائل الأربعة الرئيسية، يبدو واضحاً أن الانسداد لا يزال يحول دون التقدم إلى الأمام. وإذا كان الجمود قائماً بشأن المسائل الأربعة الرئيسية، ليس ثمة ما يمنع، في نظرنا، من إحراز تقدم جوهري بشأن مسائل أخرى قد يكون لها وقع كبير على الأمن القطري والإقليمي والعالمي.

وفي هذا الصدد، ما فتئت إسرائيل تدعو طوال عدة أعوام ماضية إلى الشفافية في التسلح ضمن البند ٧ من جدول الأعمال، بغية حظر نقل الأسلحة إلى الإرهابيين باعتبارها مسألة تتطلب المعالجة على سبيل الأولوية. وقد بينت إسرائيل موقفها الأساسي بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٧، ويرد في الوثيقة CD/1823. ونظراً إلى أوجه القصور القائمة من حيث وجود معايير واضحة وشاملة تحظر نقل الأسلحة على هذا النحو، فمن المستصوب استكشاف إمكانية إيجاد معايير مقننة في هذا الصدد وكذلك المطالبة باتخاذ إجراءات إزاء الذين يستمرون في نقل الأسلحة والذخائر إلى الإرهابيين. ونحن نرى أن هذه المسألة يمكن أن تتيح للدول إمكانية الشروع في برنامج مفاوضات فعلي في الوقت الذي يستمر فيه الانسداد بشأن المسائل الأخرى. وإذا لم تكن هذه المسألة من المسائل التي يعتبر المجتمع الدولي أنها تمثل علة وجود المؤتمر نفسه، فإنها ستسمح مع ذلك بإنجاز عمل جوهري في مجال ينطوي على أهمية كبرى للعديد من مناطق العالم، والذي قد يكون سبباً لاضطراب داخلي وإقليمي، بل وعالمي.

فالنظام الداخلي للمؤتمر، الذي ينص على أن يعمل المؤتمر وفقاً لقاعدة الإجماع، نابع من الإقرار بالمبدأ القائل بأنه لكي يتسنى معالجة المشاكل المتصلة بالأمن العالمي معالجة جادة وفعالة، لا مجال لترك الانشغالات المتعلقة بأمن الدول جانباً. وفي هذا الصدد، نأمل في أن تعتمد الدول الأعضاء في المؤتمر خلال عام ٢٠١١ رؤية لا تزال تقوم على هذه الاعتبارات وتفتح في الوقت نفسه الطريق للاضطلاع بعمل جوهري.

السيدة هولم إريكسون (السويد) (تحدثت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أقدم بعض المعلومات بشأن تظاهرة جانبية جرت يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ وتناولت مسائل متعلقة بأمن الفضاء. فقد نظم هذه التظاهرة معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، وهو مؤسسة بحثية دولية مستقلة مقرها استوكهولم. وتولى إدارة جلسات هذه التظاهرة نائب مدير المعهد، السيد دانيال نورد. وقد ذكر في جلسة الافتتاح أن المعهد على استعداد

للمساهمة في أعمال مؤتمر نزع السلاح وذلك بإطلاع الأعضاء على استنتاجاته البحثية في المجالات ذات الصلة بالمؤتمر.

وفي التظاهرة الجانبية عن أمن الفضاء، قدم الخبير بالمعهد، الدكتور باراث غوبولاسوامي، عرضاً عن الوضع فيما يتعلق بزيادة الأنشطة الفضائية من حيث عدد الأقمار الصناعية التجارية، وكذلك من حيث تراكم الحطام الفضائي. وقد أشير على وجه الخصوص إلى أن الحطام الفضائي سيشكل، في حال استمر في الزيادة، تهديداً خطيراً على الاستعمالات الفضائية التي تزداد أهميتها أكثر فأكثر بالنسبة للاتصالات والملاحة والأغراض الأخرى ذات الأهمية.

وقدمت مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيدة تيريزا هيتشتر، معلومات إضافية عن استعمال الفضاء حالياً، مع التركيز على ضرورة إيجاد ترتيبات وقواعد دولية إضافية بخصوص هذا الاستعمال. وأشارت إلى أهمية الشفافية وتدابير بناء الثقة. وشددت أيضاً على أنه من الصعب فصل الجوانب العسكرية والجوانب المدنية عن بعضها البعض. والمسألة الأخرى التي أثارها تتعلق بضرورة إيجاد نوع من تقسيم الأعمال والمسؤوليات بين مختلف المحافل الدولية المعنية.

وفي الأخير، قدمت مديرة حظر الانتشار ونزع السلاح في الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي، السيدة أناليزا جيانيللا، عرضاً عن اقتراح الاتحاد الأوروبي من أجل مدونة سلوك دولية في مجال أنشطة الفضاء الخارجي.

وأعقب هذه العروض الثلاثة مناقشة بشأن مؤتمر نزع السلاح وقضايا أمن الفضاء. وهذا الموجز المختضب جداً على مسؤوليتي ولا يلزم أحداً سواي بالطبع، ولا شك أن غيري من المشاركين قد يميلون إلى الحديث عن جوانب أخرى من تلك العروض والمناقشات. والحال أننا وجدنا من جانبنا أن هذه التظاهرة مفيدة لزيادة إدراكنا بالقضايا المطروحة علينا، كما كان الحال تماماً بالنسبة للقاءات الأخرى التي أقيمت هنا في جنيف. وآمل أن يكون آخرون قد استشعروا أهميتها أيضاً.

سيدي الرئيس، ما دمت أتحدث، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أستراليا واليابان على تنظيم اللقاء الجانبي للخبراء بشأن التعريفات المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هذا الأسبوع. فوفد بلادي يجد مناقشات الخبراء هذه مفيدة جداً لتوسيع وتعميق فهمنا لبعض القضايا التقنية جداً، وأن أثني بوجه خاص على السفير وولكوت للطريقة التي أدار بها المناقشات. وسوف نكون بالتأكيد سعداء بالمشاركة في مزيد من هذه المناقشات.

السيد وولكوت (أستراليا) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأحدث باسم أستراليا واليابان. اسمحوا لي أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنتكم على ترؤسكم مؤتمر نزع

السلاح وأشكركم على الطريقة التي أدركتم بها أعمال المؤتمر أثناء رئاستكم. لقد حددتم معياراً عالمياً الهمة في نهجكم الدؤوب والتشاورى.

إن أستراليا واليابان تواصلان دعم الجهود التي تُبذل لكي يتسنى للمفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون أن تبدأ في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن استناداً إلى برنامج عمل.

ولكي يتسنى بناء الثقة وإحداث الزخم المطلوب في سبيل ذلك الهدف المنشود منذ أمد بعيد، والمتمثل في إطلاق مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، احتضنت أستراليا واليابان معاً في قصر الأمم طوال الأيام الثلاثة الماضية لقاءً جانبياً للخبراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وركز هذا اللقاء على التعريفات التي يمكن إدراجها في المعاهدة المقبلة.

ومثلما ذكرتُ أثناء المؤتمر في ٣ شباط/فبراير، ترأست هذا اللقاء بمساعدة الدكتور برونو بيلود الذي عمل نائباً للرئيس ومقررًا. وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لسويسرا على تسهيلها مشاركة الدكتور بيلود في هذا اللقاء.

وسأقدم، بالأصالة عن نفسي، تقريراً مفصلاً في إحدى الجلسات العامة المقبلة للمؤتمر، وأتمنى أن يثري هذا التقرير مناقشاتنا. على أنني أود الآن أن أقدم موجزاً مختصراً عن هذا التقرير: في يوم الإثنين، افتتح السيد كيفين ألفريد، من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاجتماع بتقديم عرض عن دورة الوقود النووي. وأعقب هذا العرض تبادل لوجهات النظر بشأن التعريفات الممكنة لمصطلح "المواد الانشطارية" في المعاهدة المزمع وضعها. وفي يوم الثلاثاء، واصلنا مناقشاتنا بتبادل الآراء بشأن تعريف كلمة "الإنتاج" في المعاهدة. وأخيراً، اختتمنا الاجتماع بالأمس بعقد جلسة بحثنا فيها إن كانت هناك تعريفات أخرى يمكن أن تنطبق في سياق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

لم تسفر المناقشات عن أية إجابات حاسمة - وهذا لم يكن هدف هذه المناقشات - إلا أنها أتاحت لنا فرصة لتعميق بحث هذه المسائل وإبراز الصلات فيما بينفرادى التعريفات وفيما بين بعض التعريفات والعناصر الأخرى الجوهرية في المعاهدة المقبلة، مثل الترتيبات المتعلقة بالتفتيش ونطاق المعاهدة.

وتغتنم أستراليا واليابان هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح التي شاركت في هذا اللقاء الجانبي للخبراء. ومن دواعي سرورنا أن عدداً كبيراً من الخبراء شاركوا في هذا اللقاء، ومنهم من قدم من بلدان بعيدة جداً. لقد ساهموا في إثراء مناقشاتنا وفهمنا لهذا الموضوع الهام.

وقد لاحظت أستراليا واليابان، من خلال هذا اللقاء، أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء والدول المراقبة كانت مهتمة جداً بوضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية وأنها

مستعدة للشروع في مناقشات جوهرية بشأن هذه المسائل. ولمسنا أيضاً الرغبة في مواصلة بحث عناصر هذه المعاهدة بالصيغة نفسها في انتظار توصل مؤتمر نزع السلاح إلى وضع وتطبيق برنامج عمل.

إن أستراليا واليابان، إذ تذكran مرة أخرى بأن الأمين العام اقترح في هذا المكان، يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، بخصوص المواد الانشطارية، وأقتبس مما قال: "بمجرد مسار أولي لتوعية الواحد منكم الآخر ولبناء الثقة فيما بينكم، وهو ما من شأنه أن يهيئ ويسر مسار التفاوض الرسمي. بمجرد اعتماد المؤتمر برنامج عمله"، عازمتان على الاستناد إلى نتائج هذا اللقاء لتنظيم لقاء جديد في هذا المكان نفسه في المستقبل القريب، بعد إجراء نقاش جوهرية جديد في جلسة عامة. وسنطلع المؤتمر بما يستجد بخصوص هذه المسألة أولاً بأول.

وتأمل أستراليا واليابان أن تهيئ هذه اللقاءات الأسس والثقة اللازمين لإجراء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج الموارد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تحدث بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بالسيد رو، سفير بلجيكا الجديد. وحظه، وربما سوء حظه، أنه يمكنه الاستماع إليّ بدون وضع سماعته.

(واصل حديثه بالإسبانية)

السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة لأعلن أن وفد البرازيل الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح سيتولى في هذا العام مهمة التنسيق في جنيف لأعضاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وإنه ليشرف وفد بلادي الاضطلاع بهذه المهمة، التي سأستهلها بأن أقدم لمؤتمر نزع السلاح نبذة تاريخية عن هذه الوكالة وعن معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو.

لقد أنشئت الوكالة عملاً بالمادة ٧ من المعاهدة للسهر على تقيد الدول الأطراف بهذا الصك تقيداً كاملاً. وعندما دخلت معاهدة تلاتيلولكو حيز التنفيذ في عام ١٩٦٩، استحدثت المعاهدة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في رقعة مأهولة بالسكان باستمرار. ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ ٣٣ كلها أعضاء في المعاهدة. ووفقاً لأحكام المعاهدة، تتعهد الدول الموقعة بالامتناع عن اختبار أي سلاح نووي أو استعماله أو تصنيعه أو إنتاجه أو امتلاكه أو التحكم فيه وكذلك الامتناع عن التشجيع على أي من هذه الأنشطة أو الإذن بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وخلافاً للمعاهدات الأخرى المماثلة، تتوخى معاهدة تلاتيلولكو إنشاء مؤسسة مكلفة بالسهر على حسن تنفيذ التعهدات التي قطعتها الدول الأطراف. ويقع مقر الوكالة في مكسيكو. والأجهزة الرئيسية التي تتكون منها الوكالة هي المؤتمر العام، الذي يجتمع في دورة عادية مرة كل سنتين وفي دورة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، والمجلس، المؤلف من

خمس دول أطراف ويجتمع مرة كل شهرين، وأمانة عامة. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، تقلدت السفارة جيوكوندا أوييدا ريفيرا من كوستاريكا مهام الأمين العام لمدة أربع سنوات. السيد الرئيس، لقد كانت معاهدة تلاتيلولكو، مثلما سبق لكم أن ذكرتم، إيذاناً بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهو التوجه الذي اتسعت رقعته بظهور مناطق جديدة من هذا النوع. ويوجد اليوم ١١٤ دولة منضمة إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد عُقد مؤتمران، الأول في عام ٢٠٠٥ والثاني في عام ٢٠١٠، شكلا فرصة لالتقاء هذه الدول الـ ١١٤. وقد أتاح لنا المؤتمر الثاني للدول الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما فيها منغوليا، المعقود في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٠، الفرصة لتوجيه رسالة مشتركة إلى مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأعتنم هذه الفرصة للتأكيد على حاجة جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية للعمل على تخليص معظم أنحاء الكون من آفة هذه الأسلحة وتحرر غالبية سكان المعمورة من وجودها المنذر بالشر.

وعلى غرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من التدابير التي ترمي إلى الحد تدريجياً من الظروف التي تتيح إنتاج الأسلحة النووية، تفرض المناطق الخالية من الأسلحة النووية حدوداً جغرافية. ومع تضاعف هذه المناطق، تتقلص مناطق العالم الموبوءة بهذه الأسلحة. وفي الوقت نفسه، أود أن استرعي الاهتمام إلى حقيقة أن الدول التي قررت التخلي عن السلاح النووي لا تزال غير آمنة من التهديد أو الاعتداء النووي. ولذلك تشدد البرازيل والدول الـ ١١٣ الأخرى المنتمية إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية على ضرورة إيجاد صك متعدد الأطراف وملزم قانوناً يكفل للدول التي لا تملك أسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

إن القرار بإيجاد تنسيقية في جنيف ونيويورك لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية قرار اتخذ من قبل مجلس الوكالة في تموز/يوليه ٢٠١٠ واعتمد في القرار CG/E/RES.528 الذي اتخذته المؤتمر العام في دورته الاستثنائية المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قرر مجلس الوكالة تكليف البرازيل بمهمة التنسيق في جنيف. ويتمثل دور منسق هذه الوكالة في جنيف في تدعيم الحوار وتبادل المعلومات بين الوكالة ومؤتمر نزع السلاح. والبعثة الدائمة للبرازيل على استعداد لتزويد أعضاء مؤتمر نزع السلاح بأية معلومات قد يرغبون في الحصول عليها فيما يتعلق بأنشطتنا الإقليمية.

وفي الوقت نفسه، يسعدني أن أذكر أن ثلاثة من البلدان الستة التي ستترأس مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١، وأعني بها شيلي وكوبا وكولومبيا، أعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

السيد غارسيا (الفلبين) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، يسعدني أن أعرب لكم ولوفدكم عن امتناننا

لإجراء المناقشة عن توسيع عضوية المؤتمر التي تشكل إحدى أولوياتنا أثناء ترؤسكم المؤتمر. ونأمل أن تكون هذه المسألة ذات أولوية أيضاً أثناء الرئاسة القادمة. إن الجهود التي تبذلونها للتشاور مع مجموعتنا ولإجراء بحث إيجابي وشامل لمسألة توسيع عضوية المؤتمر في آن معاً هي محط تقديرنا الشديد. ونود أيضاً أن نشكر المجموعات وأعضاء المؤتمر الذين أعربوا عن تأييدهم لتوسيع عضوية هذه الهيئة.

ويستند النداء الذي أطلقته المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة من أجل توسيع عضوية المؤتمر إلى النظام الداخلي للمؤتمر وإلى ممارسته السابقة. فالنظام الداخلي يدعو إلى إجراء مراجعة دورية لمسألة العضوية؛ والحال أن أكثر من عقد من الزمن قد انقضى على المراجعة الأخيرة. وبالفعل، فإن هذه الفترة الزمنية لا تعكس الحقائق الحالية على صعيد الأمن الدولي، خاصة وأن مؤتمر نزع السلاح مخول بالتفاوض على صكوك ملزمة قانوناً يفترض أن يكون لها أثر عالمي. وقد دعونا أيضاً إلى تعيين مقرر خاص يعنى بمسألة توسيع عضوية المؤتمر، وهو الإجراء الذي جرى آخر مرة في عام ٢٠٠١. وقد شغلت مسألة تعيين هذا المقرر مكاناً بارزاً أيضاً في موجز الرئيس عن الاجتماع الرفيع المستوى. وأكرر أننا نود فقط الشروع في مناقشة هذه المسألة، دون استباق نتائجها ولا افتراض نتيجة بعينها.

السيد الرئيس، نود أيضاً أن نشكركم على حيويتكم والروح الابتكارية التي تحلّيتُم بها في سعيكم لدفع أعمال مؤتمر نزع السلاح قدماً. وللأسف، لم نتمكن بعد من اعتماد وتنفيذ برنامج عمل، ولكننا ماضون في تشجيع المؤتمر على التوصل، في أقرب فرصة ممكنة، إلى برنامج متوازن. على أنه تجدر الملاحظة أننا استمعنا في هذه القاعة إلى بيانات عديدة ومهمة أدلت بها شخصيات مرموقة في قمة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، وكانت لنا الفرصة لتبادل الأفكار بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على المؤتمر.

وتتوجه المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة مرة أخرى بالشكر للرئاسة الكندية على جهودها، وتتطلع إلى العمل بصورة بناء وفعالة مع الرؤساء المقبلين للمؤتمر.

السيد خفوستوف (بيلاروس) (تحدث بالروسية): أولاً وقبل كل شيء أود أن أرحب في المؤتمر بزميلنا، والجالس بجني هاهنا، سعادة سفير بلجيكا الجديد. وأتمنى له كل التوفيق في عمله.

السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص لمساهمكم في أعمال المؤتمر، ولا سيما لمبادراتكم لعقد مناقشات مواضيعية بشأن بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في الجلسات العامة للمؤتمر مباشرة. ومثلما رأينا، فقد جرت هذه المناقشات في جو إيجابي وبناء للغاية، مما أتاح إمكانية بناء الثقة فيما بين الوفود وإعطائنا الأمل في أن تستأنف المفاوضات قريباً في هذا الحفل. ونظراً لحماسة الوفود ورغبة عدد كبير منها في بحث العناصر الموضوعية الرئيسية في جدول الأعمال الحالي، نرى أن من المناسب إجراء جولات أخرى من

المناقشات. وفي الوقت نفسه، ندعو الرؤساء المقبلين بذل كل ما في وسعهم لإيجاد صيغة مقبولة لبرنامج العمل لكي يتسنى بحق تناول الأعمال الجوهرية للمؤتمر.

إن احتمال تطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ذات طاقة تدميرية مشابهة لطاقة القنبلة الذرية أو الأسلحة البيولوجية أو الأسلحة الكيميائية احتمال أثير أول ما أثير في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨. وقد شهدت حقبة السبعينات والثمانينات مناقشة حيوية هنا في مؤتمر نزع السلاح بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل يحظر تطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل واتفاقات محددة بشأن أنواع بعينها من أسلحة الدمار الشامل.

وما فتئ وفد بيلاروس لدى الأمم المتحدة يدعو، منذ عام ١٩٧٩، إلى اعتماد الجمعية العامة قرار لحظر تطوير وتصنيع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة. وأحدث قرار في هذا السياق، القرار رقم ٣٦/٦٣، اعتمد في عام ٢٠٠٨. وفي هذا العام، ينوي وفد بلادي أن يقدم، أثناء الدورة السادسة والسنتين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أحدث قراره في الموضوع، ونأمل أن تتمكن، في روح تعديدية الأطراف البناء، من استعادة الممارسة المتمثلة في اعتماد هذا القرار بالإجماع، كما كان الحال حتى عام ٢٠٠٥.

ففي عالمنا اليوم، ثمة حاجة ملحة لإجراء تقييم دوري لأثر العلم والتكنولوجيا على الأمن الدولي. ووفق ما جاء في القرار، فإن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الأنسب لعمليات التقييم هذه. ويؤيد وفد بيلاروس الأخذ بنهج وقائي إزاء هذه المسألة. ونرى أن على المجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية وضع صك قانوني دولي قبل أن يصبح تصنيع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل حقيقة واقعة. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن السبيل الأنجع لتحقيق تلك الغاية هو وضع صك دولي ملزم قانوناً على الجميع لحظر تطوير وتصنيع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة. وفي الوقت نفسه، نحن نسلم بأنه لن يتسنى تكثيف أنشطة المؤتمر في إطار البند ٥ من جدول الأعمال إلا إذا أحرز تقدم في البحث عن حلول للمسائل الأربع الرئيسية الأولى. وفي الوقت الحاضر، نحن مستعدون لتشجيع على الحوار بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح، أكان ذلك في جلسات عامة أم في جلسات رسمية أو غير رسمية.

وفي نهاية دورة عام ٢٠١٠ لمؤتمر نزع السلاح، ترأستُ جلسات غير رسمية بشأن البند ٥ من جدول الأعمال، "الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة". ويرد فحوى النقاش الذي دار في تلك الجلسات في تقرير بصفتي مدير المناقشات، والمدرج في الوثيقة CD/1899. وأرى أنه رغم أن بعض المواقف المعروفة للغاية إزاء جوانب شتى من المسألة قد جرى تأكيدها أثناء النقاش، فقد أثّرت أفكار جديدة. وفي الختام، أكدت أيضاً على أن الوفود كانت تؤيد مواصلة المناقشات بشأن المسائل المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال.

السيد نوفوخاتسكي (الاتحاد الروسي) (تحدث بالروسية): السيد الرئيس، أود أن أركز في هذا البيان على البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال.

إن المناقشات بشأن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة هنا في مؤتمر نزع السلاح ليست وليدة الأمس. لقد أخذتنا التطورات العلمية والتقنية بعيداً، وبات اليوم من الضروري بلا شك رصد التوجهات في الاستعمال العسكري للإنجازات العلمية والتكنولوجية، لكي يتسنى الكشف في الوقت المناسب عن إمكانية ظهور منظومات جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وفضلاً عن ذلك، نحن اليوم بصدد إعادة النظر في مفهوم السلاح نفسه. نحن بصدد التحول عن التعريفات الضيقة والعسكرية البحتة. فنحن اليوم نتحدث ليس فقط عن أسلحة الدمار الشامل بل أيضاً عن أسلحة التعطيل الشامل، في إشارة إلى الوسائل، بما فيها العلمية والتقنية، التي يمكن استخدامها لأغراض عدائية. وعليه نرى بالنسبة لهذا البند من جدول الأعمال أنه علاوة على الأسلحة الإشعاعية، بإمكاننا أيضاً التحدث عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن استخدامها للإضرار بالمصالح الأمنية للدول. وقرار الجمعية العامة ٤١/٦٥، المعتمد بالإجماع، يدعو الدول إلى مواصلة بحث التحديات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، بما في ذلك برعاية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بأمن المعلومات على الصعيد الدولي المزمع إنشاؤه في عام ٢٠١٢.

وفي الوقت الحاضر، وبظهور تحديات وتهديدات جديدة، من المهم الحفاظ على مستوى موثوق به من الأمن النووي المادي لتدعيم الأمن العالمي. إن هدفنا جميعاً هو إيجاد عالم أكثر أمناً يكون محمياً من التهديدات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن الإرهاب النووي والسوق السوداء للمواد النووية وغير ذلك من الظواهر الحقيقية أو الافتراضية في المجال النووي. ونرى أن هذه المهام مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع الأسلحة الإشعاعية التي يمكن اعتبارها متصلة بدورها بالمخاطر المحتملة المتمثلة في اقتناء الإرهابيين معدات نووية أو مواد إشعاعية أو أجهزة متفجرة مصنوعة يدوياً تحتوي على مثل هذه المعدات أو نقلهم هذه المعدات والمواد أو استخدامها إياها أو شنهم عمليات عدائية تستهدف مرافق نووية مباشرة.

وأود أن أشير إلى أننا نولي، بخصوص هذا البند من جدول الأعمال، اهتماماً كبيراً للقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بمبادرة من بيلاروس فيما يتعلق بحظر تطوير وتصنيع أنواع جديدة ومنظومات جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أتناول الآن باختصار شديد البند ٦ من جدول الأعمال "البرنامج الشامل لنزع السلاح". فليس لنا اعتراض على استحداث منصب منسق خاص أو رئيس فريق عامل يعني بهذا البند من جدول الأعمال. وبإمكان هذا المنسق، إذا لزم الأمر، تناول المسائل الجديدة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وفيما يتعلق بالبند ٧ من جدول الأعمال، "الشفافية في مجال التسلح"، فإننا نود أن نقول ما يلي: يقوم نهج الاتحاد الروسي بإزاء الشفافية في التسلح على تدابير بناء الثقة في مجال التسلح؛ وطالما دعمنا التدابير الرامية إلى تعزيز هذه الشفافية. وينبغي بطبيعة الحال ألا تكون الشفافية في مجال التسلح مطية لتهديد الأمن القومي للدول المستفيدة، أو لوضع عراقيل أمام التصدير القانوني للأسلحة، أو لتسهيل حصول الإرهابيين على الأسلحة. وينبغي ألا تغطي الجوانب الفنية لآليات التسلح، وتصنيف فئات الأسلحة، وتوسيع وسرد هذه الفئات على البعد السياسي لهذه الآليات بوصفها من تدابير بناء الثقة. وينبغي أن تترك مسألة تقديم معلومات إضافية خارج إطار فئات الأسلحة المتفق عليها لتقدير كل طرف من الأطراف. ونحن مستعدون لعدم الاعتراض على إعادة استحداث منصب المنسق الخاص أو رئيس فريق عامل يعنى بالبند ٧ من جدول الأعمال.

السيد دانون (فرنسا) (تحدث بالفرنسية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أرحب بزميلنا الجديد، سفير بلجيكا، ولأؤكد له بالطبع دعم وفد فرنسا له في عمله متمنين له التوفيق في مهمته.

ثم إنني أود أيضاً، سيدي الرئيس، أن أشكركم وأهنتكم حيث إن هذه هي جلستنا الأخيرة في ظل رئاستكم التي نرى أنها ناجحة للغاية. نحن بطبيعة الحال، على غرار كل من هم في هذه القاعة، كنا نود أو نفضل أن نتمكن من اعتماد برنامج عمل في مطلع العام، لكن الأمور تسير كما نرى جميعاً، وما يسعنا ملاحظته في هذه الأثناء أن المناقشات التي وُفِّقتم في إجراءاتها كانت في غاية الأهمية وذات مستوى عال جداً وأن مؤتمر نزع السلاح تمكن، حتى بدون برنامج عمل، من العمل وهو ما نحبذه دائماً. وأعتقد أنه، بفضل جهودكم، لدينا، في متناول الرؤساء القادمين، نوع من النموذج فيما يتعلق بتنظيم المناقشات، وبإيجاد توازن فيما بين المناقشات، وشفافية المشاورات. ونتيجة لذلك، صار لدينا في نهاية المطاف، في مطلع عام ٢٠١١، طريقة للعمل مرضية إلى حد كبير.

وهذا يقودني إلى القول إنني كنت دوماً أعتبر أن بإمكاننا العمل في مؤتمر نزع السلاح حتى بدون برنامج عمل، أكان ذلك في جلسات أم في إطار أنشطة موازية. ولن أفتح من جديد النقاش بشأن مسألة معرفة ما إذا كانت هذه الأنشطة جزءاً من أعمال مؤتمر نزع السلاح أم لا. فلن نعود مجدداً، الواحد منا تلو الآخر، إلى تناول هذا الموضوع لنكرر آراءنا بهذا الخصوص. وأرى من جهتي أن هذه الأنشطة يمكن على أية حال أن تكون مفيدة للغاية للعمل بشأن المسائل الجوهرية، وهذا ما حدث تحديداً في اللقاء الجانبي الذي نظّمته أستراليا واليابان. وأود أن أشكر هذين البلدين لاتخاذهما هذه المبادرة. وعليّ أن أقر أنني كنت مرتاباً حيال فحوى هذه المناقشات، لكنني تفاجأت لحسن الحظ كثيراً. بمحتوى الكلام الذي قيل أثناء الأيام الثلاثة التي استغرقتها تلك المناقشات. وأشكر بصفة خاصة السيد بيتر وولكوت

الذي ترأس تلك المناقشات، وكذلك السيد برونو بيلو الذي ساعد حياده ومهارته كثيراً في إنجاح الرهان الذي كانت تنطوي عليه هذه الأيام الثلاثة.

وبالمقارنة مع المناقشات التي جرت قبل عدة سنوات بشأن المسائل نفسها، أعتقد أننا أحرزنا تقدماً، وقد تتاح لي الفرصة للعودة إلى هذا الموضوع في مناقشات مقبلة، تتناول تعريف المواد الانشطارية وتعريف التفيتش وكذلك تعريف المخزونات. فقد طُرحت بالفعل عناصر جديدة، لكنني أذكر تحديداً أن الأهم هو ما قاله السيد بيتر وولكوت قبل قليل وهو أن ثمة ضغط حقيقي ورغبة حقيقية للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أعربت عنها الغالبية العظمى للبلدان الحاضرة. فهذا الضغط من أجل التفاوض أمر يكتسي أهمية بالغة، فيما أرى، لما تبقى من أعمالنا.

لم أكن أنوي تناول مسائل أخرى، ولكن ما قيل في الجلسة هذا الصباح يدعوني إلى تقديم ملاحظتين أو ثلاثة.

أولاً فيما يتعلق بمداخلة إسرائيل بشأن البند ٧ من جدول الأعمال، لن أعود من جديد إلى موقف فرنسا بشأن الشفافية في مجال التسليح، فهذا الموقف معروف جيداً. لكنني أود أن أتناول فقط النقطة المحددة التي أثارها السيدة تامار رحاميموف هونيغ بشأن تحديد معيار بخصوص حظر نقل أسلحة إلى كيانات إرهابية. وبالطبع، لا يسعنا سياسياً إلا دعم النهج الذي يقضي بمنع تحويل أسلحة إلى الإرهابيين. لكن الصعوبة تكمن في تطبيق مثل هذا المعيار. وأذكر بأن أكثر من ست لجان متتالية قد أنشئت في نيويورك لتحديد من هو "الإرهابي"، لكن لم تفلح أي من هذه اللجان في القيام بذلك. وعليه، فإن تحديد حظر على تحويل أسلحة إلى الإرهابيين يؤدي إلى إثارة مسألة الإرهاب، وهو ما يؤدي بالنقاش على الفور إلى أن يغرق في وحل مسألة تعريف الإرهاب. ويبدو لي أن النهج الذي سنحاول انتهجه في إطار معاهدة الأسلحة الخفيفة، التي ستعقد لجنيتها التحضيرية دورتها المقبلة في نيويورك في ظرف أسبوع كما تعلمون، يلي جزئياً على الأقل هذا الانشغال المشروع. ويمكننا في إطار المعاهدة تناول هذه المسألة من الناحية السياسية في الديباجة مثلاً، وبشكل ملموس وعملي في منطوق المعاهدة ذاته، ذلك أن المعاهدة ستتناول المعايير التي يمكن لدولة ما أن تقرر على أساسها تصدير أو عدم تصدير أسلحة لدولة أخرى أو كيان بعينه. لذا نرى أنه عن طريق المعايير التي ستحدد في معاهدة تجارة الأسلحة يمكننا إلى حد بعيد تسوية المسألة المقلقة المتمثلة في تحويل أسلحة إلى كيانات إرهابية أو على أقل تقدير إحراز تقدم كبير في هذا الصدد. وعليه، ستتاح لنا الفرصة على الأرجح للحديث في هذا الموضوع في نيويورك.

أما عن مداخلة ممثل البرازيل، فأود أن أؤكد له عن استعدادنا التام للعمل مع وفد البرازيل بوصفه منسق وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية بشأن مسألة حقيقة التهديد النووي الذي تواجهه البلدان التي استحدثت مناطق خالية من الأسلحة النووية،

وبشأن النطاق القانوني للبروتوكولات التي قد توقع عليها البلدان النووية. ونحن على أتم الاستعداد للعمل مع البرازيل بشأن هذه المسألة.

وفي الأخير، وفيما يتعلق بمداخلة وفد روسيا، فإن فتح مواضيع جديدة، ومنها موضوع أمن المعلومات، جانب متكرر من جوانب أعمالنا في جنيف، وقد أيدت فرنسا دوماً فكرة تكييف مؤتمر نزع السلاح بحيث يتسنى له تناول مواضيع جديدة متعلقة بتهديدات حقيقية. فيمكننا بالطبع العمل بشأن هذه الموضوعات، لكن علينا أن نضع نصب أعيننا الأولويات الحقيقية وهي بالنسبة لنا، دائماً وقبل كل شيء، التهديدات المتصلة بانتشار الأسلحة النووية وضرورة وقف تنامي الترسانات النووية، ومن ثم الأولوية التي نوليها إلى المعاهدة بشأن المواد الانشطارية.

السيد وانغ كون (الصين) (تحدث بالصينية): أود ابتداءً أن أرحب بسفير بلجيكا الجديد ترحيباً حاراً.

لقد تحدث قبل قليل سفيراً أستراليا وألمانيا عن اللقاء الجاني المخصص لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي نظمته أستراليا واليابان قبل بضعة أعوام. وقد أوضحت الصين، في الجلسة العامة المعقودة في ٨ شباط/فبراير الماضي، موقفها من هذا النشاط الموازي. فالصين لا تؤيد هذه الأنشطة ولم تشارك فيها. فهذه الأنشطة لم تستقطب إلا مشاركة محدودة، ولا قيمة لنتائجها بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. لذا لا توافق الصين على النتيجة التي توصلت إليها. وللحفاظ على سلطة مؤتمر نزع السلاح ونظامه الداخلي وضمان مشاركة كبيرة من الدول الأعضاء، تؤكد الصين، كما دأبت على ذلك من قبل، على أن مؤتمر نزع السلاح هو الإطار الوحيد المناسب للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل أن تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن في المؤتمر، وفقاً لنظامه الداخلي. وتود الصين أن تبرز هذا الموقف على سبيل التذكير.

السيد الرئيس، إن الصين لتعرب لكم عن تقديرها للطريقة الرائعة التي أدرتم بها رئاسة المؤتمر. ففي ظل رئاستكم، تجري أعمال المؤتمر على نحو منسق ومتعمق في آن معاً، وهي تكتسب زخماً هائلاً. وقد أتاح لنا هذا العمل إرساء أسس متينة تحسباً للمرحلة المقبلة من أعمالنا وتحسباً للتقدم الذي ينتظر أن نحزّه. وهذا في حد ذاته تقدم بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، لذا تقدر الصين كافة الجهود التي تبذلونها في هذا الصدد. ونأمل أن تقدر جميع الدول هذا الزخم وأن تحافظ عليه، وأن نواصل، مع الرئيس المقبل، سعادة سفير شيلي، العمل معاً من أجل تمكين المؤتمر من إحراز تقدم سريع. وستواصل الصين من جهتها بذل جهودها وتقديم مساهماتها.

السيد رو (بلجيكا) (تحدث بالفرنسية): السيد الرئيس، السيد المدير العام، السيدات والسادة، أود في البداية أن أتوجه بالشكر لكم جميعاً على ترحيبكم بي. وأود أيضاً أن أهنيئ كنذا على رئاستها الممتازة وأوجه تهاني الخالصة لشيلي التي ستولى هذه المهمة ابتداءً من

الأسبوع المقبل. وأود أن أؤكد لزميلي المجاورين، سغيري البرازيل وبيلاروس، أنه في كل مرة يتناولان الكلمة ستصل كل كلمة يتلفظان بها إلى مسامعي بالتمام والكمال.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد للرؤساء الست خلال عام ٢٠١١ أن مملكة بلجيكا تدعم مطلقاً جهودهم الرامية إلى إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح والخروج من المأزق الذي آل إليه منذ سنوات طال أمدها.

إن التحديات التي نواجهها متعددة؛ وقد جرى تحديدها. وفي سبيل التغلب عليها، بلجيكا مستعدة للعمل مع مجمل الدول الأعضاء دون استثناء وأن تولي كل العناية اللازمة للآراء التي تعرب عنها كل واحدة من هذه الدول.

لا شيء يعد في العلاقات الدولية جامداً إلى ما لا نهاية. وأعرب بالتالي عن الأمل في أن يفلح مؤتمر نزع السلاح في الإفادة من التطورات الهامة التي تشهدها المفاوضات من أجل نزع السلاح للتقدم نحو الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية على النحو المحدد في معاهدة حظر الانتشار. ووفقاً لتصريحات الاتحاد الأوروبي التي تؤيدها بلجيكا، فنحن نولي أولوية لمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونؤكد أننا على استعداد لبدء مناقشات جوهرية بشأن جميع المسائل المتوخاة في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بصيغته المعتمدة في ظل الرئاسة الجزائرية في عام ٢٠٠٩.

السيد فان دن إيسال (هولندا) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود ابتداءً أن أعذر للمترجمين الفوريين لعدم تزويدهم سلفاً بنص مداخلتي هذه مكتوباً، لكن سأحرص على التحدث على مهل. إن وفد بلادي وأنا شخصياً نرحب بطبيعة الحال ترحيباً خاصاً بالسفير رو. ونحن نتشرف بأن يكون بيننا ونتطلع إلى العمل معه ومع وفد بلاده عن كثب.

لقد طلبنا الكلمة اليوم لعرض موقفنا من البند ٧ من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة الشفافية في مجال السلاح. فنحن نرى أن الشفافية عنصر مهم للغاية؛ فهو تدبير من تدابير بناء الثقة وأداة مهمة من أدوات آلية التفتيش والامثال في آن معاً. ونحن دائماً على استعداد للإصغاء للمقترحات الرامية إلى زيادة أو تحسين الانفتاح. وهولندا ملتزمة بالشفافية في سياسة التصدير الوطنية الخاصة بما المتعلقة بالأسلحة التقليدية، وتصدير حكومة هولندا سنوياً تقريراً عن التراخيص التي منحتها والتي رفضتها في السنة السابقة. وقد قدمت هولندا إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، منذ إنشائه، البيانات السنوية ذات الصلة المتعلقة بالصادرات والواردات. وهولندا من بين المؤسسين الأوائل لهذا السجل وهي المقدم الرئيسي التقليدي لقرار الجمعية العامة عن السجل والشفافية في مجال السلاح، والذي سيقدم مرة أخرى في دورة الجمعية العامة لهذا العام كي تنظر فيه اللجنة الأولى.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فنحن نعتقد أيضاً أن مفهوم الشفافية مهم. وبالتالي فنحن ندعم تماماً تدابير الشفافية التي يجري اتخاذها في المحافل المناسبة. وفي سياق

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أشير على وجه الخصوص إلى الإجراء ٥(ز) والإجراء ١٩ الواردين في خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠١٠. أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هما الجهتان المختصتان، ونحن بصدد النظر عن كثب في إمكانيات تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية في إطار تدابير بناء الثقة الملزمة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

وكما سبق لي أن قلت، فنحن نؤيد أقصى قدر من الشفافية، ونرحب بأي اقتراح يقدم في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، فأنا لا أرى حقيقة، في ظل الوضع القائم، ما هي القيمة التي يمكن أن تضيفها المناقشات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن الشفافية في مجال التسلح إلى الآليات القائمة التي أوجزتها للتو. واسمحوا لي أيضاً أن أرد على زميلتنا الإسرائيلية أو التعقيب على اقتراحها ببحث إمكانية حظر تحويل أسلحة إلى إرهابيين. فنحن بالطبع نتفق تماماً بأن هذه المسألة جديرة بأن نوليها كل الاهتمام، لكن علينا أن نفكر ملياً إن كان يتعين تناول هذه المسألة ضمن هذا البند من جدول الأعمال أم أن محافل أخرى، كمعاهدة تجارة الأسلحة مثلاً، هي الأنسب لتناول هذه المشكلة الملحة بالفعل.

السيد الرئيس، ما دمت أتحدث، اسمحوا لي رجاء الرد أو التعقيب على العرض الذي قدمه للتو سعادة السفير ولكوت من أستراليا. فهولندا تود أن تشكر حكومتني أستراليا واليابان على تنظيمهما لقاء الخبراء الجانبي، ونحن ممتنون كثيراً أيضاً لحكومة سويسرا على تقديمها المساعدة لهذا اللقاء الناجح. لقد كانت المناقشات التي أجرينا على مدى الأيام الثلاثة الماضية بين الخبراء والدبلوماسيين مفيدة وثيرة. ورغم أن المناقشات شددت مرة أخرى على الطابع التعقيدي والتقني للموضوع، فقد لمست شخصياً أن التفاعل بين الدبلوماسيين والخبراء مشجع للغاية. وأعتقد أنه بإمكاننا أن نتعلم، وقد تعلمنا بالفعل، من بعضنا البعض خلال هذه الأيام الثلاثة. وتدعم هولندا بقوة إجراء مثل هذه اللقاءات في المستقبل القريب بشأن مسائل أخرى متعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويبيّن نجاح هذا اللقاء الجانبي أن بإمكان أعضاء المؤتمر إجراء مناقشات ذات جدوى بشأن قضايا مدرجة على جدول أعمال المؤتمر على هامش مؤتمر نزع السلاح. ومثلما ذكرت أستراليا في رسالة الدعوة، فإن هذه العملية قد تساهم في بلورة عمل جماعي مكتوب من شأنه أن يساعد مؤتمر نزع السلاح وأن يتيح له الأسس اللازمة في سياق المفاوضات المقبلة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد الرئيس، في الختام، أود أن أتوجه بالشكر لكم ولفريقكم على رئاستكم الممتازة، وأود أيضاً أن أؤكد للرئيس المقبل، سعادة السفير أويارسي، دعمنا الكامل له.

السيد راو (الهند) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود ابتداءً أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير رو، الممثل الدائم لبلجيكا لدى مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتطلع للعمل معه ومع وفد بلاده.

أشكر المندوب الدائم لأستراليا، السفير وولكوت، على تقديمه تقريراً شفهيّاً عن مداولات لقاء جانبي عن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، دعت إليه أستراليا بالاشتراك مع اليابان هذا الأسبوع في إطار المبادرات الوطنية. وقد شاركنا في هذا اللقاء على غرار ما فعلنا في مناسبات أخرى مماثلة في الماضي. ونلاحظ أن الراعيين ذكراً أن المناقشات في اللقاء الجانبي ليست مفاوضات ولا مفاوضات تمهيدية، وأنه ليس القصد منها الإخلال بالمواقف الجوهرية للوفود، إنما الهدف من العملية هو فقط تعزيز فهم المسائل وبناء الثقة وإحداث زخم تحسباً للمفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية شانون، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وكما ذكرت في ملاحظاتي في الجلسة العامة للمؤتمر المعقودة يوم ٣ شباط/فبراير، فنحن نولي مؤتمر نزع السلاح ونظامه الداخلي، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد فيما يخص مسائل نزع السلاح، أهمية كبرى. ونتوقع من مؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض على الصكوك ذات النطاق التطبيقي العالمي؛ ونحن ندعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في جملة أمور أخرى. وبالنظر إلى الرسالة المنوطة بمؤتمر نزع السلاح، من الضروري أن تشارك جميع البلدان المعنية في المفاوضات وأن تساهم في إنجاحها.

ومن البديهي أن المناقشات في مؤتمر نزع السلاح أو في لقاءات جانبية خارجه لا يمكن أن تكون بديلاً عن المفاوضات الرسمية التي تجريها هيئة فرعية داخل المؤتمر، وفقاً لنظامه الداخلي، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد الرئيس، قبل أن أختم كلمتي، وبما أن هذه آخر جلسة عامة في ظل رئاستكم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم على جهودكم رئيساً للمؤتمر وأؤكد للسفير أويارسي من شيلي تعاوننا الكامل معه أثناء ترؤسه مؤتمر نزع السلاح.

السيد أكرم (باكستان) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على الطريقة التي أدرتم بها أعمال مؤتمر نزع السلاح. فقد تحلّيتُم بأقصى درجات الشفافية والتفاني، ونحن ممتنون كثيراً لجهودكم المضنية لتمكيننا من الشروع في مناقشات جوهرية. وأود، استباقاً للرئاسة القادمة، أن أرحب بالرئيس المقبل، سعادة سفير شيلي، وأن أؤكد له تعاوننا الكامل معه مستقبلاً. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بسفير بلجيكا الجديد لدى مؤتمر نزع السلاح وأؤكد له تعاوننا معه.

لقد استمعنا إلى سيل من عبارات التأييد للقاء الجانبي الذي نظّمته أستراليا واليابان بشأن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أو جوانب من هذه المعاهدة. لم يشارك بلدي في هذا اللقاء من منطلق مبدئي. وليس لدينا اعتراض على اللقاءات الجانبية؛ فنحن نشارك بالفعل في فعاليات ينظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وفي محافل أخرى مماثلة، لكننا رأينا أن مثل هذا اللقاء الجانبي كفيلاً بأن يقوّض عمل مؤتمر نزع السلاح نفسه،

ولهذا السبب رأينا ألا نشارك في هذا المسعى، الذي نعتبر أنه كفيل بتقويض هذا المحفل الذي نعتقد أنه المحفل الوحيد الذي يمكننا من إجراء مثل هذه الأنشطة، وإذا ما تهيأت الظروف، من الشروع في المفاوضات.

لقد قدرنا أن هذا اللقاء الجاني لن يأتي مجدداً. ولو أنه جرى داخل المؤتمر - ولدينا سوابق في ذلك، سواء في الجلسات العامة أم في إطار المناقشات غير الرسمية - لكان مفيداً لنا جميعاً ولحظي ربما بقبول أكثر مما هو عليه حالياً، لأنه كما استمعنا الآن لا يساهم في شيء في أعمال المؤتمر ولن يعد على الإطلاق كجزء من أعمال المؤتمر. ولهذا السبب، ورغم النصائح التي قدمها لنا بعض أصدقائنا الحريصين على إقناعنا بالمشاركة في مناقشات بشأن مسائل تهمنا، مثل مسألة الضمانات السلبية، في إطار لقاء جانبي، رفض وفد بلادي المشاركة في هذا اللقاء لأننا نرى أن بحث هذه المسائل المهمة ينبغي أن يجري في إطار مؤتمر نزع السلاح، في جلسة عامة علنية أو غير رسمية، وأن عقد لقاء جانبي لا طائل من ورائه لهذه الهيئة.

ثمة شعور لدى البعض منا أن هذا اللقاء الجاني يمكن أن يتخذ، على غرار ما جرى في بعض الدوائر، حجة لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج إطار مؤتمر نزع السلاح، بل في إطار هيئة تُنشأ خصيصاً لهذا الغرض. ومن البديهي أن الوفود التي ترغب في القيام بذلك حرة فيما تريد، ولا يسعنا أن نمنعها من ذلك. على أنه بإمكاننا أن أقول لكم من الآن أننا لن نشارك في هذه المفاوضات، وتقديري أن عدداً كبيراً من البلدان الأخرى لن تشارك أيضاً، بعضها لاعتبارات مبدئية، وبعضها الآخر ربما لأن هذا الاحتمال سيفقدها من ميزة الإجماع المتوفرة في هذه الهيئة. وهذا أمر علينا أن نتأمله ملياً.

السيد لوبر (سويسرا) (تحدث بالفرنسية): أود ابتداءً أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد رو، المندوب الدائم والسفير الجديد لبلجيكا، وأعرب له عن سعادتنا الكبيرة لالتحاقه بنا مرة أخرى هنا في جنيف.

(تابع حديثه بالإنكليزية)

أود أن أتحدث قليلاً عن الوضع الذي آل إليه العمل داخل مؤتمر نزع السلاح في الوقت الحاضر، وأود بالطبع أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، ولوفدكم على كل ما بذلتموه من عمل في الأسابيع الماضية، تحضيراً لرؤاستكم وأثناء رؤاستكم. ورغم أن المؤتمر لم يتمكن بعد من اعتماد برنامج عمل، لكن بفضل حيويته لدينا على الأقل جلسات علنية مهيكلية، ويجدوننا أمل كبير في أن ننتهي هذا النموذج وأن تستمر مثل هذه الأنشطة في ظل الرئاسة القادمة. ومن وجهة نظرنا، يكمن الأسلوب في هيكلية الجلسات العامة وقد كانت النقاشات المواضيعية التي جرت في هذه القاعدة بداية جيدة وفعالة. وقد كانت هذه المناقشات ذات نوعية راقية وشارك فيها عدد كبير من الوفود. وقد بينت الجلسات العامة المهيكلية أيضاً أن الغالبية العظمى من الوفود كانت ترغب في عدم تبذير مزيد من الوقت والموارد والبداية في العمل المجدي بشأن القضايا الأربع الرئيسية جميعاً. وأرى أن المناقشات

أكدت أيضاً أنه إذا كانت المفاوضات بشأن وضع معاهدة متعلقة بالمواد الانشطارية مطلوبة للغاية وخطوة مقبلة منطقية في مجال نزع السلاح فإن القضايا الثلاث الرئيسية الأخرى تكتسي أولوية قصوى سواء بسواء.

واسمحوا لي أيضاً أن أتحدث قليلاً عن المبادرة الأسترالية اليابانية لعقد لقاءات جانبية بشأن مسألة معينة من مسائل المؤتمر، ألا وهي التعريفات الخاصة بمعاهدة المواد الانشطارية. لقد أيدت سويسرا هذا المسعى منذ البداية، وثمة من بينكم من وجه عبارات التقدير لخبيرنا، السيد بونو بيلو؛ فأنا أشكرهم على ذلك، وسأحرص شخصياً على تبليغه عبارات التقدير هذه. لقد انبهرت بالعدد الكبير من الوفود المشاركة والعدد الكبير من الخبراء الذين قدموا من العواصم للمشاركة في هذه المحادثات. وأنا مقتنع أن المحادثات والنتائج التي ستتوصل إليها تعد، أو يمكن أن تعد، مساهمة كبيرة في عمل المؤتمر. ونحن نستبشر أيضاً لو أمكن تناول مواضيع أخرى متصلة بالمواد الانشطارية، مثل مسألة التفتيش أو مسألة النطاق، في صيغة مماثلة في وقت لاحق، كما نقدر لو أمكن التطرق لبعض من القضايا الرئيسية الأخرى المطروحة على المؤتمر بنفس هذه الطريقة. وسندعم قطعاً أي وفد يرغب في اتخاذ مثل هذه المبادرة، وسنكون على استعداد لتقديم مساهمة كبيرة، على غرار ما فعلنا بالنسبة للمبادرة اليابانية الأسترالية.

وهذا النهج بطبيعة الحال ما هو إلا تحرك مكمل للنهج العادي والرسمي للمؤتمر وليس بديلاً عنه على الإطلاق. ويحتاج الأمر إلى إنشاء أفرقة عاملة في المستقبل القريب، فذلك داخل في ولاية المؤتمر. ونأمل أن تستمر جهودكم وجهود من سيخلفكم فيما يتعلق ببرنامج العمل وأن تكون الرئاسة المقبلة قادرة على طرح مشاريع ذات صلة. وفي انتظار ذلك، فنحن نشجع مرة أخرى الرئاسة المقبلة على أن تتخذ حذو النموذج الكندي وعقد مزيد من النقاشات المواضيعية المهيكلية في جلسات عامة بهدف مواصلة المناقشات بشأن القضايا الأربع الرئيسية. ونرحب أيضاً بإجراء مناقشات بشأن القضايا الأخرى، مثل الجانب الإجرائي المتصل بفعالية أداء هذه الهيئة. ويمكن أن تشمل هذه المناقشات العامة على سبيل المثال توسيع عضوية المؤتمر ومراجعة النظام الداخلي ومشاركة المجتمع المدني. فهذه المسائل تكتسي كلها أهمية كبرى بالنسبة لنا. وفي هذا السياق، فنحن لا نتفق تماماً أيضاً مع الذين يرون أن هذه المسائل الأخرى تشغلنا عن عملنا. فالمؤتمر مخول بعقد مناقشات موازية وليس فقط مناقشات متتابعة. والآن وبعد كل هذا الوقت الذي مر، يبدو لي أحياناً أننا نسترسل طويلاً في رثاء المأزق الذي نرى أن المؤتمر آل إليه وأنها نخشى أكثر فأكثر من العودة إلى النشاط بحق. وأعتقد أننا في حاجة بالفعل إلى تغيير هذه العقلية. قد أبدو لكم متفائلاً أكثر من اللازم، ولكنني شعرت، أثناء رئاستكم، أن ثمة رغبة حقيقية للتحرك تسود هذه القاعة. السيد الرئيس، أود مرة أخرى أن أشكركم وأشكر وفدكم كثيراً على تهيئة الظروف لتسود هذه الروح، وأود أن أؤكد للرئيس القادم، وأخص بالذكر سعادة السفير أويارسي من شيلي، استعدادنا لبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على جذوة هذه الروح متقدة، بل وإذكائها.

السيد خليف (الجزائر): في البداية يود الوفد الجزائري أن ينضم إلى المتحدثين السابقين للترحيب بسعادة سفير بلجيكا، وأن يُعرب له عن تطلعه للعمل معه للدفع بالمؤتمر إلى الأمام.

سيدي الرئيس، لقد استمعنا باهتمام لمداخلة سفير أستراليا بخصوص الحدث الجاني الذي تم تنظيمه مؤخراً ونحن نشكره على ذلك. إن هذا الحدث الجاني كان مفيداً من حيث تبادل المعلومات، وقد شاركت الجزائر فيه بنفس الطريقة التي تشارك بها في كل الأحداث الجانبية الأخرى، لكن يود الوفد الجزائري التذكير بموقفه الذي أعرب عنه سابقاً وهو أن هذا الحدث الجاني لا يمت بأي صلة كانت لأشغال المؤتمر.

سيدي الرئيس، إن التأويلات السياسية التي سمعناها اليوم قد تؤثر على تحديد مواقفنا من الأحداث الجانبية التي ستُنظَّم فيما بعد.

سيدي الرئيس، إن النقاشات حول المواضيع الأربعة كانت مفيدة جداً لنا هنا في المؤتمر، وإننا نؤكد كذلك على أهمية المواضيع ٥ و ٦ و ٧ من الأجندة. ونتمنى أن نواصل النقاش حول هذه المواضيع بطريقة أكثر دقة ومنهجية في المستقبل، لكن هناك نقطة ربما تغافلنا عنها سيدي الرئيس، وهي أنه لحد الساعة تناولنا ستة مواضيع من الأجندة ولكننا لم نسمع أية إشارة إلى البند الثاني من جدول الأعمال والخاص بالوقاية من الحرب النووية وكل المسائل الأخرى المتعلقة بها، نتمنى سيدي الرئيس باعتبار أن هذه النقطة لا زالت ضمن الأجندة وأنه ما دامت هناك أسلحة نووية وما دامت هناك عقائد نووية تُبيح استعمال هذه الأسلحة فخطر الحرب النووية لا زال قائماً، لهذا نتمنى سيدي الرئيس أن يتم إدراج هذه المسألة في النقاشات فيما بعد.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، لقد أخذنا علماً ببعض المقترحات اليوم تحت بند الشفافية، ونود أن نقول إن أي مقترح يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ولاية المؤتمر والتي تتمثل، أولاً وقبل كل شيء، كما يدل على ذلك اسمه، نزع السلاح. وكذلك أن نأخذ بعين الاعتبار أن هناك محافل أخرى يمكنها أن تتطرق إلى بعض المواضيع المقترحة علينا، لا سيما وأن مسألة الإرهاب، كما تطرق إليها سعادة سفير فرنسا، تحتاج قبل أن نمنع تحويل أسلحة إلى الإرهابيين أن نُعرّف من هو الإرهابي من غير الإرهابي، ولا نظن أن مؤتمر نزع السلاح مؤهل أن يناقش مثل هذه المسائل، وإن أدخلنا هذه النقاشات إلى المؤتمر فلا نظن بأننا نُسهّل مهمتنا ولكن هذا قد يُعقد أكثر أشغالنا.

السيدة راهاميموف هونيغ (إسرائيل) (تحدثت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعذر لتناولي الكلمة مرة ثانية. أود بعجالة أن أشكر سفير فرنسا وسفير هولندا الموقرين على تعليقاتهما وإقرارهما بالحاجة الملحة لتناول مسألة نقل الأسلحة إلى الإرهابيين. وإسرائيل تدرك تماماً استمرار المشكلة المتمثلة في تعريف من هو الإرهابي وقد قدمت بعض الأفكار في هذا الصدد. وإذا كنا غير متفقين عن تعريف الإرهابي، فثمة اتفاق بين قسم كبير من المجتمع الدولي إزاء المعنى المقصود من العمل الإرهابي، وقد يشكل ذلك ربما نقطة انطلاق لعنا يمكن

أن نبني عليها عملاً ما في المستقبل. وأتوقف عند هذا الحد عن الغوص في تفاصيل هذه المسألة، لكنني أحتفظ بالحق في العودة إليها في وقت لاحق.

السيد كام وون - آن (جمهورية كوريا) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد كوريا أن يردد عبارات التقدير التي أعربت عنها عدة وفود فيما يتعلق باللقاء الجانبي بشأن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفد كوريا ينوه بنجاح اللقاء الجانبي الذي نظّمته أستراليا واليابان، ويشيد بتفاني هذين الوفدين في تنظيم هذا اللقاء الجانبي. وقد كان اللقاء ثيراً ومثمراً للغاية، وهو ما يبيّن بوضوح أن المشكلة تكمن في التفاصيل. فقد كان هذا اللقاء كما لو أنه عملية ذهنية تحسباً للحولة الرئيسية. ويود وفد كوريا أن يشجع الوفود الأخرى على تنظيم مبادرات مماثلة. ذلك أنه يحدث أحياناً أن نتلمس كل سبيل ثم نهندي في نهاية المطاف إلى طريق مختصر يقودنا إلى الهدف المنشود. فكما أن الامتناع عن اتخاذ القرار هو في الغالب أسوأ الخيارات، فإن عدم اتخاذ أي إجراء قد يكون أسوأ صنيع.

السيد الرئيس، يود وفد كوريا أن ينوه بالقيادة الكفؤة والحيوية التي تحلّيت بها في سعيكم لتنشيط مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتوقع مثل هذه القيادة الرائعة من الرئيس القادم، السيد أويارسي، الذي أوكد له دعم وفد كوريا الكامل له.

السيد سودا (اليابان) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، عذراً على طلب الكلمة في هذا الوقت المتأخر مع اقتراب اجتماع اليوم من نهايته، لكنني أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بسفير بلجيكا لدى مؤتمر نزع السلاح. وأود، بصفتي ممثل البلد المشارك في تنظيم اللقاء الجانبي، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع المشاركين في ذلك اللقاء، بما في ذلك الخبراء الذين قدموا من العواصم. وأخص بالشكر وفد أستراليا، بقيادة السفير وولكوت، الذي ترأس اللقاء الجانبي. وإن وفد بلادي لسعيد جداً إذ يلاحظ من المناقشات التي جرت في هذه القاعة أن العديد من الوفود - بل معظمها - متحمس بالفعل لفكرة البدء في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن، وأن جميع الوفود أيضاً ترغب في مواصلة المناقشات في جلسات عامة بشأن هذه المعاهدة وكذلك بشأن قضايا أخرى مهمة. وأنا سعيد جداً أيضاً أن أرى أن جميع الأعضاء الحاضرين معنا يفهمون جيداً هدف هذا اللقاء الجانبي وطبيعته. وكم كانت سعادتي كبيرة بملاحظة أن عدداً كبيراً من الوفود والمشاركين في اللقاء الجانبي وجدوا أن لهذا اللقاء مزايا عظيمة. وعليه، فإن اليابان، ومعها أستراليا، ستواصلان هذا المسعى في المستقبل القريب.

وفي الأخير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لكم، السيد الرئيس، على قيادتكم الممتازة طوال الأسابيع الأربعة الماضية منذ بداية دورة هذا العام.

السيد لوزينسكي (بولندا) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب، باسم بلدي، عن امتناننا لسفير أستراليا لإتاحته لنا الفرصة لتبادل الرؤى مع الخبراء الذين جاؤوا من العواصم وانضموا إلينا لبضعة أيام. وبالرغم من أن المحادثات كانت غير رسمية،

فقد ساعدتنا على ربط جسور مع الأوساط العلمية والاطلاع على المستجدات التكنولوجية التي قد تكون مفيدة في مداولاتنا. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، على تهينة الظروف ليتسنى لنا إجراء هذا النشاط.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود ابتداءً أن أعرب، على غرار زملائي الذين سبقوني في الحديث، عن ارتياحنا وامتناننا الكبيرين لكم على الطريقة التي أدرتم بها رئاسة المؤتمر. ونود أيضاً أن نرحب بالسفير البلجيكي الجديد ونتطلع إلى العمل البناء معه.

كان وفد بلادي حاضراً في الأيام الثلاثة للقاء الجاني الذي خصص لمسألة التعريفات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وقد أعجبنا كثيراً بالطريقة التي سبّرت بها والنتائج التي توصلت إليها. عندما أعلن عن هذا اللقاء الجاني في الجلسة العامة قبل بضعة أيام، كنا نأمل أن يكون بمثابة تمرين تثقيفي مفيد، وكان كذلك بالفعل. ونرى ضرورة أن تحظى هذه المناسبات التثقيفية دائماً بالتشجيع وليس التثبيط. لذا اعتقد أنه من المفيد جداً لو أمكن لأستراليا واليابان تكرار مثل هذا اللقاء الجاني بشأن مواضيع أخرى متعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تشكل إحدى القضايا الرئيسية التي تكتسي اهتماماً كبيراً لمؤتمرنا تحسباً للمفاوضات المقبلة. على أنني أرى أن بإمكان بلدان أخرى أعضاء في المؤتمر لها أولويات أخرى أن تنظم أيضاً، إن رغبت في ذلك، لقاءات جانبية بشأن قضايا رئيسية أخرى، وستكون بالتأكيد مناسبات تثقيفية مفيدة لنا جميعاً.

السيد سوموغي (هنغاريا) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود ابتداءً أن أتوجه لكم بالشكر على العمل الرائع الذي قمتم به إلى أن وصلنا إلى هذه الجلسة العامة الأخيرة من مدة ولايتكم. وأود أيضاً، متحدثاً باسم بلدي، أن أرحب بسفير بلجيكا الجديد.

قبل دقائق من الآن، وقعت في مسامعي كلمة "تقويض"، وأجد نفسي ملزماً، بصفتي منسقاً معنياً بالبروتوكول الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة الملحق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، بالتعقيب على ذلك مستعيناً بصورة قياسية من المجال المعماري. في العصور الوسطى، عندما بُنيت أول كاتدرائيات، كانت أحياناً تهب رياحاً عاتية فتتلف الجدران؛ وعندئذ اخترع البناء فكرة استخدام الجدران المساندة. وهذه الجدران لم تكن مرئية من داخل الكاتدرائية، لكنها أتاحت دعماً قوياً للكاتدرائية وللعمل داخل الكاتدرائية. فوفد بلادي يرى اللقاء الجاني الذي نظمته كل من أستراليا واليابان بمثابة "جدار مساند" لمؤتمر نزع السلاح. وقد كنا من بين البلدان التي تمكنت من استقدام خبراء من العواصم. وقدمنا ورقة من عندنا فيما يخص التعريفات، تناولت أيضاً مسألة الإنتاج. لقد كانت المناقشات تثقيفية للغاية لي شخصياً أيضاً. فقد أعادتني إلى أيام الدراسة الثانوية، وأتاحت لي أن أفهم المزيد عن النظائر وعن الجوانب التقنية لأعمالنا في هذه القاعة. وأعتقد أن العمل لم ينجز بعد. لذا أتطلع إلى أن يعقد مزيداً من اللقاءات الجانبية بشأن جوانب أخرى من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونحن على

استعداد للمشاركة في هذه اللقاءات الجانبية. وعليه، أشكر أستراليا واليابان وسويسرا على تنظيم هذا اللقاء، ونأمل أن نستمر بهذه الروح البناءة.

شكراً لكم، السيد الرئيس، مرة أخرى، وإني لأتطلع إلى العمل مع الرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح بدءاً من الأسبوع القادم.

الرئيس (تحدث بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا أحد على ما يبدو.

ومثلما ذكرت يوم الثلاثاء الماضي، لديّ بضعة ملاحظات ختامية أود أن أقدمها الآن. بكلمتي هذه تنتهي الرئاسة الكندية، وقد بدأت أشعر بالفعل أن السلطة والوجاهة أخذت تنزح عني وتبتعد في اتجاه زميلنا من شيلي.

وأود أن أشكر جميع الذين شكروني، لكن ربما أنتم قلقون لمغادرتي. وأود أن أشكر كل واحد منكم، أعضاء مؤتمر نزع السلاح، على كرمكم لتحلمي طوال مشاوراتنا الثنائية، أكثر من مرة واحدة بالنسبة للبعض منكم، وكذلك في المباحثات داخل المجموعات الإقليمية المختلفة بالطبع. وأود أيضاً أن أشكر ممثلي المجتمع المدني والدول المراقبة على الاجتماعات التي جمعي بهم. وأشكر بصفة خاصة منظمة Reaching Critical Will، التي أقرأ قطعاً باستمرار مذكراتها التي تتضمن تقييمات أمينة لما يدور حقاً داخل مؤتمر نزع السلاح. وشكراً للمنسقين الإقليميين ولأمانة مؤتمر نزع السلاح، الذين عملوا بتفان كبير ليس معي فقط، بل بالتأكيد مع الرؤساء الآخرين لعام ٢٠١١ أيضاً. وأتعهد بالتعاون المستمر والثابت مع رئيسنا المقبل، السفير أويارسي، وبدعمي الكامل له.

وفي الأخير، أوجه شكري الخاص إلى المترجمين الفوريين. آمل أنهم أظهروني في صورة منسجمة إلى حد ما في جميع لغات الأمم المتحدة، وربما حتى في اللغة الإنكليزية أيضاً.

صحيح أننا لم نتوصل إلى برنامج عمل، لكن كانت لنا فيما أعتمد مناقشات مثمرة ومتعمقة تبادلنا فيها الآراء بشأن جميع القضايا الرئيسية الأربعة، وأنا متيقن أن الرئيس المقبل قد لاحظ أن بعض الأعضاء يرغبون في استكشاف عناصر أخرى من جدول الأعمال خارج نطاق القضايا الرئيسية. وأعتقد فعلاً أننا عملنا في جو من الاحترام الشديد، وآمل حقيقة أن يستمر الزخم والروح اللذين اتسمت بهما مناقشتنا. وفي الواقع، أنا متأكد من ذلك. شكراً لكم مرة أخرى. وبهذا أسلم المهمة للسفير أويارسي.

وهكذا نختتم أعمال هذا اليوم. وسوف تعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر برئاسة شيلي يوم الثلاثاء ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، على الساعة العاشرة صباحاً.

ورُفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.